ورشة عمل بحماة لتتبع الخطة الوطنية للحد من كارثة الزلزال في حماة وإدلب

الوزيرة بركات: التركيز خلال الفترة المقبلة على توسيع قاعدة مشاريع سبل العيش

محافظ إدلب: ٦٦ منزلاً متضررة ٥٥ منزلاً منها متصدعة نسبياً والباقي آيل للسقوط

حماة- محمد أحمد خبازي

استعرض ممثلو المؤسسات والجهات الحكومية وغرف التجارة والصناعة والسياحة وغرفتي عمليات محافظتي حماة وإدلب للزلزال، ما تم تنفيذه من خطوات وإجراءات للتعافي مع كارثة الزلزال الذي ضرب سورية خلال شباط الماضي.

وناقش المجتمعون خلال ورشة العمل التي أقيمت أمس في فندق أفاميا الشام في مدينة حماة بحضور وزيرة الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية الدكتورة ديالا بركات ومحافظي حماة محمود زنبوعة وإدلب ثائر سلهب، آخر التطورات والآليات التنفيذية المتعلقة بالخطة الوطنية والنتائج والمعطيات التي تحققت حتى الآن، والتحديات والمعوقات التي اعترضتها وسبل تذليلها في ظل محدودية الإمكانات وقلة الموارد، سعياً وراء تحقيق التعافي من آثار وتداعيات الكارثة.

كما بحث المشاركون في الورشة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وتتخذها الحكومة بهذا الخصوص بهدف الحد من الأضرار الناجمة عن الكارثة على القطاعين الحكومي والأهلي في محافظتي حماة وإدلب.

وتضمنت الورشة عرض نموذج مصغوفة توصيف الواقع الراهن وإعداد البرامج التنفيذية وآليات العمل لتنفيذ بنود الخطة مع مناقشة النموذج لبيان النقاط الإيجابية لتعزيزها ونقاط الضعف لتلافيها، والتي قد تعرقل أداء الوحدات الإدارية.

وأكدت الوزيرة بركات ضرورة تضافر الجهود من الجميع من مؤسسات حكومية ومنظمات دولية للحد من آثار الكارثة، مع دراسة الاحتياجات الضرورية لخطة التعافي الأكثر إلحاحاً، والتركيز خلال الفترة المقبلة على توسيع قاعدة مشاريع سبل العيش، التي تستهدف الأسر التي فقدت مصادر رزقها بما يساعد على عودة الحياة الطبيعية تدريجياً للمناطق المنكوبة في محافظتي حماة وإدلب.

ونوهت الوزيرة بأهمية التعاطي مع مصفوفة الاحتياجات الصغرى والكبرى لتحديد آليات التنفيذ اللازمة لها، وفق برامج زمنية محددة لافتةً إلى الجهود الاستثنائية الحكومية في الوصول إلى التعافي رغم الإمكانات المحدودة.

بدوره محافظ حماة محمود زنبوعة بيَّن أنه منذ اللحظات الأولى لوقوع الزلزال تم تشكيل غرفة عمليات واستنفار كل الإمكانات وحشد كل الجهود اللازمة لإنقاذ وإسعاف المصابين وإزالة الأنقاض بمشاركة مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية مشيراً إلى إطلاق مشروعات مدرة للدخل تستهدف المتضررين منها ٣٩٧ مشروعاً لسبل العيش وبالتوازي مع ذلك، تم ترميم ٦٤٠ منزلاً وعدد من المواقع الأثرية.

من ناحيته بيّن محافظ إدلب أن عدد المنازل المتضررة بفعل الزلزال ٦٦ منزلاً منها ٥٥ منزلاً متصدعة نسبياً والباقي آيل للسقوط تم إخلاء ساكنيها، وهناك ١٤منشأة اقتصادية متضررة.

واقترح سلهب جملة من الخطوات والمشروعات التي من شأنها التخفيف من آثار الكارثة منها تنفيذ مشروعات لإزالة الأنقاض والسوائر الترابية، وإعادة تأهيل مشفى معرة النعمان الوطني، ومشاريع إنارة للطاقة البديلة وتزويد المحافظة بمنظومة إسعاف.

وقدم المشاركون في الورشة مداخلات شملت أهمية تقديم الدعم للمتضررين لما فيه استعادة دورة حياتهم المعيشية والإنتاجية، وإيجاد مصادر دخل مادي لهم وإعادة بناء المراكز الخدمية، وتأهيل البنى التحتية المتضررة مع التركيز على الشرائح الأكثر تضرراً والأضعف، وضرورة إيجاد حلول لبعض المشكلات منها تلك المتعلقة ببيانات الملكية العقارية في ظل عدم توثيق الكثير منها في السجلات العقارية خاصة في المناطق الريفية والسكن العشوائي، الأمر الذي يحول دون إمكانية إنجاز المعاملات اللازمة بهذا الخصوص، مع العمل على تقديم التسهيلات للمتضررين لجهة منحهم قروضاً دعماً لهم في ترميم منازلهم ومنشآتهم المتضررة.

وبيّن رئيس مجلس محافظة حماة إبراهيم معلا لـ«الوطن»، أن المحافظة ومنذ اللحظات الأولى لوقوع الزلزال اتخذت الإجراءات الأولية لانتشال الضحايا وإنقاذ المصابين، وإزالة الأنقاض وتم حصر الأضرار والكشف عليها بإشراف غرف العمليات بالمحافظة، وتقديم المساعدات للمتضررين وفق قاعدة بيانات والإمكانات المتاحة.

وأوضح معلا أنه تم إخلاء المدارس التي افتتحت فيها مراكز إيواء وإعادتها للتعليم. ولفت إلى أهمية هذه الورشة من حيث وضعها النقاط الأخيرة للخطة الوطنية للتعاطي مع الزلزال.

ومن جانبه قال رئيس مجلس محافظة إدلب عبد القادر الحسين لـ«الوطن»، نحن كمحافظة عانت وتعاني من الإرهاب، لدينا مشكلات خاصة بنا نتيجة نقص الإمكانات، فالوحدات الإدارية لا تملك أدنى المستلزمات الضرورية لعملها، الكادر الفني غير موجود والمخططات التنظيمية غير موجودة.

رئيس مجلس حماة لـ«الوطن»: الكادر الفني غير موجود وكذلك المخططات التنظيمية

٢٣٤٨ درجة للفرع «العام» و٢٣٢٦ للموازي

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: ٨٥٠٠ طالب قبلوا في السنة التحضيرية للكليات الطبية وجميع البيانات والرغبات عولجت بدقة كاملة

مطلع الأسبوع القادم نتائج مفاضلات «أبناء المدرسين والسوري غير المقيم وذوي الاحتياجات الخاصة»

فادي بك الشريف

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم في تصريح خاص لـ«الوطن» عن قبول ٨٥٠٠ طالب وطالبة في السنة التحضيرية لهذا العام يستكملون دراستهم لمدة عام كامل ثم يتحدد حسب المعدلات اختصاص الطالب إما (الطب البشري أو طب الأسنان أو الصيدلة) بمفاضلة فرز خاصة بعد اجتياز السنة التحضيرية، علماً أن هناك شريحة من الطلاب لا يخولها المعدل الدخول إلى أحد التخصصات الطبية وبالتالي يتوجهون إلى الكليات الهندسية وغيرها حسب رغبتهم بعد صدور نتائج مفاضلة الفرز.

وبينما حددت الوزارة معدل القبول النهائي في السنة التحضيرية (عام) بـ٢٣٤٨ درجة، و(الموازي) بـ٢٣٢٦ درجة، أكد الوزير إبراهيم وجود ارتفاع هذا العام بأعداد من تجاوزت درجاتهم الـ٢٣٠٠ درجة بحيث وصل العدد إلى ١٣ ألف طالب وطالبة بزيادة ٣ آلاف عن العام الماضي.

هذا وأعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمس نتائج المفاضلات (العامة – الموازي – منح الجامعات الخاصة – الكليات الطبية للجامعات الخاصة – مفاضلة الفرع الأدبي – مفاضلة الثانويات المهنية) للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

كما بينت أن نتائج مفاضلة أبناء أعضاء الهيئة التدريسية ومفاضلة السوري غير المقيم ومفاضلة ذوي الاحتياجات الخاصة ستصدر مطلع الأسبوع القادم، علماً أن الوزارة أعلنت مفاضلات القبول الجامعي في الثالث عشر من شهر أيلول الماضي، وحددت مدة قبول الطلبات إلكترونياً خلال الفترة ما بين الـ١٧ من أيلول الماضي وحتى الـ١٢ من شهر تشرين الأول الجاري.

وأكد وزير التعليم تدقيق جميع البيانات من خلال فريق فني من الوزارة من مديريتي شؤون الطلاب والمعلوماتية إضافة إلى فريق متخصص داعم لهم، لتصدر النتائج مع إرسال رسالة إلى كل طالب وإعلان النتائج عبر المواقع المتخصصة، بحيث أصبح كل طالب على علم بالاختصاص الذي قبل فيه سواء في جامعة حكومية أم خاصة، كاشفاً أنه تم الالتزام بدقة كاملة بالرغبات ومعالجة البيانات، ولا يمكن تغيير أي رغبة للطالب التي وضعها إلكترونياً على الإطلاق.

وأكد الوزير أن النتيجة صدرت بناء على معدل الطالب وتسلسل الرغبات التي حددها بنفسه، علماً أن هناك طلاباً رفضت رغباتهم بسبب تسجيل عدد محدد من الرغبات فقط بحيث لم ينطبق المعدل مع الرغبة المحددة، ولاسيما إذا كان للطالب أحقية بتسجيل رغبات أخرى.

وأضاف: في مثل هذه الحالات إما قبول الاختصاص الذي حدده ضمن بطاقة المفاضلة، أو بالنسبة للمرفوض بموجب المفاضلة التقدم إلى مفاضلة التعليم المفتوح التي ستصدر قريباً، أو في إحدى الجامعات الخاصة الافتراضية، أو في إحدى الجامعات الخاصة بالنسبة للكليات الهندسية وما دون (غير الطبية) وغيرها.

وقال: بعد إعطاء فترة تسجيل ١٠ أيام في الجامعات الخاصة ولم يسجل جميع الطلاب الذين قبلوا وبقيت شواغر في الكليات الطبية يستطيع الطالب أن يسجل مباشرة إذا كان ليس لديه قبول لأي اختصاص طبي آخر، بحيث يحقق الحد الأدنى لمعدل القبول في هذا الاختصاص مضيفاً: كل طالب حصل على مقعد طبي (تحضيرية) أو مقعد طبي في جامعة خاصة لا يمكنه التقدم لملء الشواغر.

وبحسب الوزير أي طلبات أو شكاوى تقدم للوزارة تعالج مضيفاً إن كل طالب لديه حق تتم تسوية وضعه حسب الأحكام الناظمة لقرارات مجلس التعليم العالي.

استنزاف الحوامل المائية الجوفية خصوصاً في الأجزاء الخارجة عن السيطرة وصل إلى حدود مقلقة

كنعان لـ«الوطن»: تخفيض الممرر من المياه في نهر الفرات أثر سلباً في سورية والعراق

من إستراتيجيتنا لمواجهة تغيرات المناخ تحسين إدارة الطلب على المياه في كل القطاعات

محمد منار حميجو

أكد معاون وزير الموارد المائية جهاد كنعان أن استنزاف الحوامل المائية الجوفية وصل إلى العديد من الأحواض في سورية وخصوصاً في الأجزاء التي خرجت عن السيطرة كالمناطق الشمالية الشرقية إلى حدود مقلقة بسبب الاستجرار غير المنضبط للمياه الجوفية، متوقعاً حدوث ذلك في كل حوض يكون فيه الاستجرار أعلى من المتجدد المائي فيه.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال كنعان: لهذا عمدت الحكومة إلى إصدار عدد من القرارات التي تساعد على ضبط هذا الاستجرار وترشيده بما يساهم في تحقيق الأمن المائي الوطني كالقرارات الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء ومنها القرار الخاص بضبط وترشيد الاستجرار من الحوامل المائية الجوفية والخاص بتمويل الطاقة البديلة للآبار الزراعية.

وتابع قائلاً: كما أن قيام الاحتلال التركي وبشكل متعمد بقطع مياه الشرب من آبار علوك عن مدينة الحسكة وضواحيها الواقعة تحت الاحتلال التركي قد تسبب في حرمان مئات الآلاف من أهلنا في الحسكة من مياه الشرب وهو ما يهدد الصحة العامة للمواطنين في انتهاك واضح لشرعة الأمم المتحدة التي اعتبرت الوصول الآمن إلى مياه الشرب من حقوق الإنسان وجرمت استخدام المياه كسلاح في النزاعات.

ولفت إلى أن كل ذلك إضافة إلى تخفيض الممرر من نهر الفرات بصورة كبيرة عما هو وارد في البروتوكول المؤقت لعام ١٩٨٧ تسبب في التأثير سلباً في كل القطاعات المعتمدة على هذه المياه في كل من سورية والعراق معاً.

وفيما يتعلق بتوصيات الوزارة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية بين كنعان أن تحديات التغير المناخي وآثاره السلبية على الواقع المائي في سورية تعتبر من الهموم التي تواليها الوزارة غاية الأهمية.

وأوضح أن إستراتيجية الوزارة بهذا الخصوص تتمثل في تحسين إدارة المياه على مستوى الأحواض المائية وتحسين إدارة الطلب على المياه في كل القطاعات واستخدام تقنيات حصاد المياه المختلفة والتعاون والتنسيق مع الوزارات الشريكة والمنظمات الدولية لوضع إستراتيجيات مشتركة للتكيف مع هذه التغيرات والتخفيف منها.

وأشار إلى إعادة النظر في معايير تصميم مشاريع الموارد المائية بما يتلاءم مع الواقع الناشئ عن هذه التغيرات، وتعزيز دور البحوث العلمية الهادفة إلى التخفيف من الآثار السلبية للتغير المناخي والمحافظة على الأمن المائي لسورية.

ورأى أن تغير الأنماط المناخية يؤثر سلباً في مستويات المياه السطحية والجوفية، مبيناً أن تغير هذه الأنماط يكون إما بتراجع الهطل المطري وبالتالي تراجع الواردات المائية وإما بالخلل في توزع الأمطار الذي ينتج عنه شدات عالية تتسبب بالفيضانات والأضرار ويصعب الاستفادة من مياهها. يضاف إلى كل ذلك تراجع الغطاء الثلجي على الذرا والمرتفعات التي يعتمد عليها في إمداد الينابيع والأحواض الجوفية بالمياه.

ولفت كنعان إلى أن الوزارة تعمل على تطوير الإستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا الواقع المستجد في إطار الحفاظ على الأمن المائي من خلال التخفيف ما أمكن من التأثيرات السلبية.

وفيما يتعلق بمشاريع الوزارة بين كنعان أن الإرهاب الذي تعمد التخريب الممنهج لمنظومات مياه الشرب والصرف الصحي والري ومنشآتها تسبب في تراجع الخدمات المرتبطة بهذه القطاعات، فقد تراجعت المساحات المروية من مشاريع الري العامة من ٤٧٣ ألف هكتار قبل الحرب الظالمة على سورية إلى نحو ١٠٥,٨ آلاف هكتار في عام ٢٠١٦ حيث بلغ عدد المنشآت والمواقع المتضررة ٢٣٠ منشأة من بينها ٣٢ سداً.

وأضاف: ولكن بعد تحرير العديد من مناطق الوطن من رجس الإرهاب عمدت الحكومة إلى اعتماد خطة طموح لإعادة تأهيل مشاريع وشبكات الري حتى بلغت المساحة المروية فيها حالياً نحو ٢٤١ ألف هكتار من أصل ٢٧٣ ألف هكتار في المناطق المحررة وجار العمل على تأهيل ما تبقى منها، وستقوم الوزارة بتأهيل الشبكات في المناطق المتبقية حال توفر الإمكانية لذلك.

وفي مجال الصرف الصحي تمت إعادة محطة معالجة عدرا في دمشق إلى الخدمة جزئياً بجهود الكوادر الوطنية كما تمت صيانة أجزاء واسعة من منظومات شبكات مياه الشرب والصرف الصحي المتضررة في القطر.

وحول محطتي معالجة الصرف الصحي في الهامة وجيرابا بين كنعان أنهما تنفذان بموجب العقد الموقع مع شركة ريونكس ووتر الماليزية، حيث تخدم محطة جيرابا التجمعات السكانية في (بسيمة – دير مقرن – جديدة الوادي – أشرفية الوادي – عين الخضرا – عين الفيجة – إفره – هريرة – جديدة الشيباني) مشيراً إلى أنها تهدف لإعادة المياه النظيفة بعد المعالجة لإحياء مجرى النهر، وقد بلغت نسبة التنفيذ فيها بحدود ٥١ بالمئة.

وأضاف كنعان: أما محطة الهامة فهي في طور إنجاز المخططات النهائية، وقد تعثر سير العمل في المحطتين بسبب الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري الذي تسبب في صعوبات تمويلية تأمل تجاوزها قريباً.

أكثر من ٣٨ ألف سيدة استفدن من حملة الشهر الوردي في اللاذقية حتى الآن

اللاذقية- عبير محمود

تحت شعار «الفحص المبكر... أمان واطمئنان» أطلقت مديرية الصحة في اللاذقية حملة التوعية حول سرطان الثدي مع بدء الشهر الوردي، (الشهر العالمي للتوعية حول سرطان الثدي)، باعتباره السرطان الأكثر انتشاراً بين النساء، وإمكانية الكشف المبكر ممكنة لرفع نسب الشفاء وتخفيض معدل الوفيات.

وخلال الحملة الحالية تم تقسيم الفئات المستهدفة حسب العمر والحالة، ومنها حالات عالية الخطورة «من النساء اللواتي تعرضن لإجراءات استئصال أورام سليمة أو سرطانية أو ممن يوجد لديهن تاريخ عائلي بالمرض وغيرها من حالات البلوغ المبكر وعدم الإنجاب والإرضاع واستخدام الهرمونات عشوائياً وعوامل أخرى».

وبيّنت مسؤولة برنامج الصحة الإنجابية في مديرية صحة اللاذقية، الدكتورة ريم زغيبة لـ«الوطن»، أن الحملة تتوجه للسيدات اللواتي تجاوزن عمر الـ٢٠ لإجراء الفحص السريري، وإحالة السيدات عاليات الخطورة اللواتي تجاوزن الـ٤٠ سنة لإجراء تصوير الماموغرافي، ولإحالة السيدات عاليات الخطورة بعمر أقل من ٤٠ سنة لإجراء التصوير بالأمواج فوق الصوتية، ويتم تأجيل الحالات الباردة لما بعد شهر تشرين الأول.

وذكرت زغيبة أنه منذ بداية الحملة تم الوصول لـ٣٨ ألف سيدة ضمن الفحص السريري (حتى ساعة إعداد المادة)، مشيرة إلى أنه في حال وجود حالات مشتبهة تتم متابعتها بالمشفى نفسه الذي أجرت التصوير فيه لنفي أو تأكيد الإصابة وبالتالي وضع خطة علاج لكل حالة حسب ما تقتضي.

وقالت الاختصاصية النسائية زغيبة: ننصح جميع السيدات بالتوجه لأقرب مركز صحي لتلقي الخدمة والمشورة اللازمة، فكما اكتشفت الإصابة باكراً، كانت فرص الشفاء أكثر من ٩٠ بالمئة فلا لزوم للتردد والخوف، إذ إن الفحص المبكر ينقذ حياتك.

وأضافت زغيبة: إن العناصر الصحية تقوم بتعليم السيدات كيفية إجراء الفحص الذاتي للثديين للأعمار كلها ومن ضمنهن المراهقات من عمر ١٥ سنة كعادة صحية ترفع وعي السيدات ومسؤوليتهن تجاه أجسادهن وصحتهن، منوهة إلى أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون الفارق بين صورة مامو وأخرى عند السيدة نفسها أكثر من عام.

وعن تفاصيل الحملة، أشارت زغيبة إلى أنه تتم إقامة عدد من الأنشطة والندوات التثقيفية والتوعوية بطرق الفحص الذاتي والتعريف بعوامل الخطورة كنمط التغذية والبدانة والتدخين ووجود إصابة بالعائلة وعدم الرضاعة وغيرها، إلى جانب ندوات علمية تسلط الضوء على مستجدات أورام الثدي وطرق العلاج.

وأشارت إلى أنه ضمن الحملة هناك العديد من الفرق الجوالة التابعة للجمعيات الأهلية تعمل تحت مظلة مديرية الصحة لتغطية الخدمة في الأماكن البعيدة ومن الصعب الوصول إليها وإحالة السيدات للمشفى الأقرب عند اللزوم.

كما نوهت زغيبة إلى أن مديرية صحة اللاذقية مستمرة بتوفير خدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي على مدار العام بشكل مجاني ضمن مراكزها الصحية المنتشرة بالريف والمدينة ومشافيها وشبه مجاني في الهيئات العامة، مضيفة: إن خدمات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية الأولية تقدم بشكل مستمر طوال أيام السنة وبشكل مجاني.

العديد من الفرق الجوالة التابعة للجمعيات الأهلية لتغطية الخدمة في المناطق البعيدة